محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS).

"دراسة على عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالجزائر"

An attempt to analyze the relationship between the basic characteristics of the accounting information and the level of accounting disclosure in the lists Finance in accordance with International Accounting Standards(IAS-IFRS).
(Study on a sample of accounting experts and accountants in Algeria)

أ د. الأخضر عزي
جامعة المسيلة - الجزائر
L_azi2001@yahoo.fr

أ. رابح طويرات
جامعة سكيكدة - الجزائر
rabehtouirat@yahoo.com

Abstract

The study aimed at highlighting the role played by both the basic characteristics of the accounting information and the relative importance of this information in determining the nature and size of the accounting information, to be disclosed in the financial statements, by determining the relationship between these characteristics and the level of disclosure ,in the approved financial statements in Algeria (IAS / IFRS) as well as their application of the Financial Accounting System (SCF) as of 01/01/2010.

To achieve the objectives of the study and test hypotheses; the results of the questionnaire were analyzed using statistical analysis methods based on the responses of 48 individuals from the study sample (11 accountants and 37 governors) in each of the states of: M'sila, Djelfa, Bordj Bou Arreridj, Setif and Algiers.

Keywords: Qualitative Characteristics, Accounting Information, Accounting Information System, Financial Statements, Accounting Disclosures, International Accounting Standards (IAS / IFRS),

مقدمة

في ظل التغيرات الحديثة في البنية الاقتصادية العالمية، تؤدي معايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) دورا هاما في توحيد اللغة المحاسبية le langage comptableعلى المستوى الدولي، وذلك عبر الاهتمام أكثر بالمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، والعمل على تحديد قواعد ومتطلبات الإفصاح عن هذه المعلومات بالشكل الملائم والوقت المناسب لمساعدة مستخدميها (متخذي القرار).

إن عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ليس هدفا في حد ذاتها ،ولكنها تهدف إلى تقديم معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية :(الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الثبات...) تشكل معايير أساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى جودة هذه المعلومات ومدى تماثلها بين الأطراف الداخلية (إدارة المؤسسة) التي تهدف إلى تحقيق مصالحها، والأطراف الخارجية (المستثمرون، الموردون، الحكومة،...) الذين يعتمدون على هذه المعلومات لاتخاذ قرارات سليمة.

إن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستلزم إعادة ترتيب الأهمية النسبية لخصائص المعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح خاصية على أخرى، على اعتبار أن هذه الخصائص -حسب جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) -بمثابة المعيار النوعي المحدد لطبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، ذلك ان الأهمية النسبية هي المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها.

على ضوء هذا العرض، وبعد تبني الجزائر معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للتدقيق (ISA) من خلال تطبيق كل من: القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) ابتداء من 2010/01/01، والقانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وانطلاقا من أن للإفصاح المحاسبي أثرا

كبيرا على الاقتصاد الجزائري لما له من أهمية في إيضاح وتحديد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات وأدائها، وأن للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية دورا هاما في تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية ،يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- هل يوجد مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر ؟

فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث، يمكن تحديد فرضيات البحث كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

- يوجد مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

أهداف البحث:

- دراسة وتحليل بعض الإسهامات المقدمة من طرف العديد من الباحثين فيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، ومحاولة طرح أفكار جديدة في هذا الإطار.
- تحديد وتحليل نوع العلاقة التي تربط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وإبراز أهمية المفاضلة بين هذه الخصائص في زيادة مستوى الإفصاح في هذه القوائم.

تحليل واقع تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي (SCF) وقواعد الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، من خلال دراسة ميدانية على عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في الجزائر.

1. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

1.1.مفهوم المعلومات المحاسبية (L'Information Comptable):

يقصد بالمعلومات؛ البيانات التي تمت معالجتها بحيث تصبح لها دلالة معينة من وجهة نظر المستخدمين لها عند اتخاذ القرارات.[1]

كما عرفت المعلومات بأنها: " بيانات تمت معالجتها وأصبحت جاهزة للاستخدام والاستفادة منها ؛إذ أن كل مجموعة من البيانات التي ترتبط مع بعضها بعلاقات معينة، يتم ترتيبها بشكل معين وتصبح معدة بواسطة شخص معين في غرض محدد وفي وقت معلوم ومن شأن المعلومات أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها وتضيف الجديد إلى معرفته السابقة ".[2]

أما في مجال المحاسبة؛ تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة البيانات التي جمعت وأعدت بطريقة ما جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة لمستخدميها، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة. [3]

2.1. الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إلى أن الملاءمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، فكما ورد في قائمة مفاهيم (FASB) في البيان رقم 02 ؛فإن الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملاءمة والموثوقية، مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منهما.[4]

1.2.1.خاصية القابلية للفهم (L'Intelligibilité):

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة في القوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة ،كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وينبغي عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.[5]

2.2.1. خاصية الإفادة (منفعة متخذ القرار)(L'Utilité):

تواجه المحاسبة - في سعيها لتحقيق هدفها المتمثل في توفير المعلومات المحاسبية المناسبة والمفيدة للقرارات الإدارية والاستثمارية - ببدائل عديدة من الطرق المحاسبية الممكن إتباعها، وبالتالي تجابه بضرورة النظر إلى بعض المعايير كمرشد للاختيار بين تلك البدائل المختلفة، وكذلك تحديد كمية ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وطريقة عرضها وتصنيفها في القوائم المالية، وطالما أن هدف التقرير المالي هو تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات فإنه لا بد - عند القيام بالاختيار بين البدائل المحاسبية - من الاحتكام إلى فائدة القرار، بمعنى اختيار البديل الذي يحقق تلك المعلومات التي تكون أكثر فائدة ونفعا بالنسبة لاتخاذ القرار، وفي هذا الصدد قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بتعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يمكن الاحتكام إليها في تحديد المعلومات الأكثر فائدة لاتخاذ القرارات.[6]

3.2.1. خاصية الملاءمة (La Pertinence):

تعتبر خاصية الملاءمة من الخواص الأساسية للمعلومات المحاسبية، حيث تحتاج الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية إلى معلومات ملائمة لاتخاذ قرارات مناسبة في الوقت المناسب وللتنبؤ بأرباح المؤسسة لاتخاذ قرارات الاستثمار فيها أو شراء أسهما أو بيعها، وترتبط هذه الخاصية بعناصر أساسية هي: القيمة التنبؤية، التغذية العكسية، والتوقيت المناسب. وهناك العديد من التعريفات لهذه الخاصية أهمها:

تعرف خاصية الملاءمة بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، حيث يقصد بها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة.[7] وتعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله، إذا كانت تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع المؤسسة، أو تكوين علاقات جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.[8]

4.2.1. خاصية الموثوقية (La Fiabilité):

تعتبر خاصية الموثوقية من الخواص الأساسية للمعلومات المحاسبية فهي تزيد من منفعتها، وتتميز المعلومات بهذه الخاصية عندما تكون صادقة، حيادية، وتتصف بأمانة التعبير. وهي مهمة جدا في عملية اتخاذ القرار، إذ أفلست العديد من المؤسسات بسبب عدم إظهار المعلومات الحقيقية التي تعبر عن الوضع المالي الفعلي لتلك المؤسسات، ونتيجة لعدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ونقص الإفصاح والشفافية فقدت المعلومات المحاسبية مصداقيتها وجودتها، وترتبط هذه الخاصية بعناصر أساسية هي عدالة التمثيل، الحيادية، والقابلية للتحقق.

تمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم، حيث تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية بمقدار خلو المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية.[9] إذ تعتمد الثقة في مقياس معين على أنه يعبر بصدق عن هذا الشيء، فالثقة ليست مقياس محدد لكنها تمثل مدى معين يمكنها من التحقق من صدق التعبير المحاسبي عن الصفقات والأحداث المالية وسلامة القياس.[10]

حتى تكون المعلومات المحاسبية موثوقا بها، يتعين أن تكون خالية من الأخطاء والتحيز وتعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة.[11]

5.2.1.الموازنة بين الملاءمة والموثوقية (L'Equilibre Entre la Pertinence et la Fiabilité):

في الممارسة العملية، من الضروري في الغالب تحقيق التوازن أو المقايضة، بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبصفة عامة فالهدف هو تحقيق التوازن بين الخصائص النوعية بصورة مناسبة حتى يمكن الوفاء بأهداف القـوائم المالية، وتعتبر الأهمية النسبية للخصائص النوعية في الحالات المختلفة هي مسألة حكم مهني.[12]

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق أهداف القوائم المالية، فإنه ينبغي أن يتوفر فيها قدر معقول من خاصيتي الملاءمة والموثوقية في نفس الوقت. فغالبا ما تتعارض هاتان الخاصيتان مع بعضهما، فقد يكون من الضروري للوصول إلى قدر أكبر من الملاءمة التضحية بقدر من الموثوقية، إذ أنه من غير الممكن تحقيقهما معا بنفس الدرجة.[13]

كما يمكن أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا، فعلى سبيل المثال ،إذا كانت مشروعية مبلغ التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني؛ فإن اعتراف المؤسسة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب في حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة.[14]

2. القيود على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

لتحقيق أهداف التقارير المالية وتقديم المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات، فإن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في إطارها المفاهيمي قد اختارت محددين أساسيين لتلك المعلومات يتوجب أخذها في الاعتبار وهما:[15]

- قاعدة المنفعة أكبر من التكلفة؛
- محدد الأهمية النسبية.

1.2.القيد الحاكم: المنفعة أكبر من التكلفة (L'Utilité > Le Coût):

كما أن للمعلومات المحاسبية فوائد ينعكس أثرها على مستخدمي القوائم المالية، فإن للمعلومات المحاسبية كذلك تكلفة في إعدادها، تقديمها، معالجتها، تفسيرها، تحليلها، الإفصاح عنها واستخدامها، ولابد من الموازنة بين منافع وتكلفة الحصول على هذه المعلومات.[16] فغالبا ما يفترض المستخدمون أن المعلومات سلعة بلا تكلفة، ولكن معدي المعلومات المحاسبية يعلمون أن ذلك غير صحيح، حيث يجب الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات والمنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدامها، ويجب –طبعا- أن تزيد المنافع عن التكاليف.[17]

2.2. معيار الاعتراف: الأهمية النسبية (L'Importance Relative):

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف. وعليه يزودنا مفهوم الأهمية النسبية بنقطة قطع وليس خاصية أساسية للمعلومات لكي تكون مفيدة.[18]

يوفر هذا القيد المحاسبي ضوابط مهمة لتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي حيث ينص على ضرورة الإفصاح فقط على البنود ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية وعدم اشتمال هذه القوائم على تفاصيل وبنود لا داعي للإفصاح عنها مما قد يسبب إرباكا للمستخدم وتضليلا له بل وقد يفقده القدرة على التمييز بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية، هذا ويوصف البند على أنه مهم نسبيا في ضوء بعض الاعتبارات الكمية والنوعية، كقيمته النسبية ضمن مجموعة معينة ينتمي إليها، أو طبيعته كأن يكون بندا غير عادي أو بندا فرضته القوانين والتعليمات.[19]

3. مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

1.3. مفهوم الإفصاح المحاسبي

حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مفهوم الإفصاح المناسب كما يلي:

" إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم ".[20]

كما عرف الإفصاح المناسب بأنه " إفصاح المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة والتي يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات، أو عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتي تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم ".[21]

تختلف وجهات النظر حول مفهوم عام وحدود معينة للإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة، ضمن هذا السياق فإن للإفصاح مستويين هما:[22]

- المستوى المثالي للإفصاح.
- المستوى المتاح أو الممكن من الإفصاح.

كما يربط معظم الباحثين معيار الإفصاح المناسب بمعيار الإفصاح الواقعي، أي الإفصاح الممكن أو المتاح وكان (MOONITZ) من أوائل الباحثين الذين عالجوا مفهوم الإفصاح المناسب، حيث بيّن أن معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يجب أن يكون مرنا في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، والأطراف التي تستخدم هذه المعلومات، بالإضافة إلى توقيت الإفصاح عن تلك المعلومات.[23]

2.3.دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات

يؤدي عدم تماثل المعلومات (L'Asymétrie d'Information) بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية إلى تحقيق عائد غير عادي للأطراف الداخلية على حساب الأطراف الخارجية، باستغلالهم لمعرفتهم المسبقة بالمعلومات الخاصة بالمؤسسة، كما أن هناك بعض المعلومات الخاصة التي تحجم المؤسسات عن الإفصاح عنها لأنها تضر بمركزها التنافسي، وحيث أن كافة الأطراف تتصف بالرشد الاقتصادي، فإن الأطراف الخارجية يمكنهم حماية أنفسهم بواسطة تخفيض تعاملهم مع الأطراف التي تملك المعلومات عن طريق تكوين محفظة متنوعة من الأسهم لفترة طويلة، كما يمكنهم منع الأطراف الداخلية من استغلال المعلومات الخاصة بهم عن طريق التعاقد معهم على عدم الاتجار في أسهم المؤسسات التي يريدونها، وتعتبر وسائل الحماية المستخدمة مكلفة لكلا الطرفين، ومن هنا يكون تحقيق التماثل في المعلومات أمرا ضروريا حتى لا يلجأ المستثمرون للوسائل الدفاعية التي تضر بسوق رأس المال كله، ويعتبر الإفصاح المحاسبي العلاج الأمثل لأنه يؤدي إلى تماثل المعلومات.[24]

من هنا يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي يؤدي دورا هاما في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي زيادة كفاءة سوق رأس المال متمثلا في الوصول إلى الأسعار الحقيقية للأسهم، وكذلك زيادة حجم العمليات لسوق رأس المال وتحقيق السيولة اللازمة والتي تشجع التعامل في سوق رأس المال.[25]

3.3. معوقات الإفصاح المحاسبي

يتم الوصول إلى المستوى الأمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية بشكل دقيق، ويرافقه قدرة ورغبة الإدارة في نشر مثل هذه المعلومات. وهناك العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى مستوى الإفصاح الأمثل منها:[26]

- عدم إلمام المؤسسة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي القوائم المالية من معلومات محاسبية.
- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من قيام إدارة المؤسسة بنشرها في التقارير الدورية.
- عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي القوائم المالية على فهم واستخدام الكثير من المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.
- يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية مما يزيد التكاليف المترتبة على المؤسسة.
- يساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، الأمر الذي قد يضر بمصلحتها.

4. واقع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر

يبدأ عمل مراجع الحسابات من حيث ينتهي عمل المحاسب، فبعد انتهاء المحاسب من إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة، يقوم مراجع الحسابات – باعتباره وسيطا بين المؤسسة ومستخدمي هذه القوائم - بالحكم على صدق وعدالة هذه القوائم ومدى مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به. حيث نتناول في هذا المبحث شروط وكيفيات ممارسة مهنة المراجعة حسب القانون الجزائري، ومهام المراجع، والمنظَمات المهنية المشرفة على هذه المهنة.

1.4. مفهوم مراجعة الحسابات

يعرف علم مراجعة الحسابات بأنه عبارة عن مجموعة النظريات والمبادئ التي تنظم فحص البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من صحة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها ومدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.[27]

- **تعريف المراجعة لغويا:** إن كلمة مراجعة أو تدقيق " Auditing " مشتقة من الكلمة اللاتينية (Audire) ومعناها يستمع.[28]
- **تعريف المراجعة اصطلاحا:** للمراجعة عدة تعريفات نوجزها فيما يلي:

تعرف مراجعة الحسابات بأنها: " فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة ".[29]

2.4. منهجية البحث وأدوات جمع وتحليل البيانات

1.2.4.تحديد منهج البحث:

يمثل منهج البحث، الأسلوب المتبع قصد الوصول إلى الأهداف المحددة، وبناء على طبيعة البحث التي تهدف إلى معرفة علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر ،اعتمدنا على منهج التحليلي الوصفي، ومن هذا المنهج كجزئية تضمن نهج دراسة حالةEtude de cas الذي يساعد على تحليل نتائج الاستبيان.

2.2.4. مجتمع البحث:

يتألف مجتمع البحث من ممارسي مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر (الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات) ، وقد ركزنا على فئة المهنيين فقط باعتبارهم وسطاء بين المؤسسات ومتخذي القرار ذلك ان من بين أهم مهامهم الحكم على صدق وعدالة القوائم المالية وإبداء رأيهم فيها بحياد ،هذا بالإضافة إلى إدراكهم لواقع المحاسبة في الجزائر بحكم ممارستهم لمهنة تتطلب الإلمام بالجانبين النظري والتطبيقي.

3.2.4. عينة البحث:

لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق نظرا للعدد القليل لممارسي مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات من جهة ولعدم تجاوب العديد من ممارسي هذه المهنة سواء بالرفض أو بالتأجيل المتكرر للإجابة على استمارة الاستبيان من جهة أخرى، ما جعلنا نزور الولايات المجاورة لولاية المسيلة و الجزائر العاصمة؛ نظرا لتمركز ممارسي هذه المهنة بها. وفي هذا الصدد؛ قمنا بتوزيع 77 استمارة في خمس ولايات: المسيلة، سطيف، برج بوعريريج، الجزائر(العاصمة) الجلفة، وهذا للحصول على أكبر نسبة تمثيل ممكنة لمجتمع البحث، والجدول رقم(1) يوضح الإحصاءات المتعلقة باستمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة.

جدول رقم (1): الإحصاءات المتعلقة باستمارات الاستبيان.

البيان/الولاية	المسيلة	الجلفة	برج بوعريريج	الجزائر العاصمة	سطيف	المجموع	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	20	17	11	17	12	77	100
الاستمارات غير المسترجعة	04	06	03	08	04	25	32,46
الاستمارات المسترجعة	16	11	08	09	08	52	67,53
الاستمارات المسترجعة الملغاة	00	01	00	02	01	04	5,20
الاستمارات الصالحة للتحليل	16	10	08	07	07	48	62,33

المصدر: اعتمادا على نتائج الاستبيان.

وبهدف معرفة الاتجاه العام لإجابات عينة البحث، ومعرفة درجة موافقتهم على عبارات الاستبيان؛ تم تصنيف إجاباتهم وفق مقياس ليكارت LIKERT SCALE ذي خمس (5) درجات باعتباره أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء ولتوازن درجاته.

4.2.4. ثبات وصدق الاستبيان:

اعتمدتا- للتأكد من صدق الاستبيان- على عدد من المحكمين المتخصصين (أكاديميين ومهنيين) من جامعات جزائرية وأردنية، حيث قدموا ملاحظات قيمة تم الاعتماد عليها لإعادة صياغة بعض أسئلة الاستبيان وإلغاء البعض الآخر منها.

كما يبين الجدول التالي قيم معامل الثبات Alpha Cronbach للاستبيان ومحاوره الأربعة:

جدول رقم (2): فحص ثبات أداة البحث.

رقم المحور	عبارة المحور	عدد العبارات	معامل الثبات Alpha Cronbach
01	ملاءمة المعلومات المحاسبية	08	0,76
02	موثوقية المعلومات المحاسبية	07	0,70
03	الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية	07	0,81
04	مستوى الإفصاح في القوائم المالية	08	0,80
	الاستبيان	30	0,90

المصدر: اعتمادا على مخرجات SPSS.

نلاحظ أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للاستبيان 0,90 وهي قيمة قريبة جدا من الواحد ما يدل على وجود مستوى عال من ثبات واتساق أداة البحث.

5. اختبار فرضيات البحث

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى قمنا بتحليل نتائج المحور الرابع (مستوى الإفصاح في القوائم المالية) الذي يهدف إلى معرفة واقع مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

1.5.اختبار الفرضية الفرعية الأولى (يوجد مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر).

جدول رقم (3): نتائج إجابات أفراد عينة البحث حول مستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

رقم العبارة	العبارة	المؤشرات الإحصائية		الاتجاه العام للعينة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
01	يتم نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت كمية أو غير كمية مما يساعد مستخدم هذه المعلومات على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه.	4,08	0,96	موافق
02	يتم عرض المعلومات المحاسبية المهمة بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته.	4,37	0,84	موافق تماما
03	توفر القوائم المالية مستوى أدنى من الإفصاح الذي يحقق المصالح الرئيسية لمستخدميها.	3,33	1,08	محايد
04	تمكن القوائم المالية مستخدميها من تقييم التغيرات في صافي أصول المؤسسة، وتقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية.	4,08	0,71	موافق
05	يمكن مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة عبر فترات مالية متتالية، ويمكن أيضا مقارنتها مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.	4,21	0,77	موافق تماما
06	تمكن القوائم المالية مستخدميها من معرفة ما إذا كان مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت من وجود الأطراف ذات العلاقة (التي لها تأثير هام على قرارات المؤسسة).	4,02	0,93	موافق
07	تمكن القوائم المالية مستخدميها من تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة بمصالح المؤسسة مع المؤسسات	3,71	0,85	موافق

	الأخرى، وكذلك تأثير مصالح المؤسسة في المؤسسات الأخرى على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.			
08	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ضمن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية ما يزيد من أهمية ودرجة ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لمستخدميها.	3,92	0,98	موافق
09	مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية (23-30)	3,96	0,32	موافق

المصدر: اعتمادا على مخرجات الاستبيان وبرنامج SPSS.

يمكن ملاحظة أن الاتجاه العام لعينة البحث حول المحور الخاص بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية تركز حول الموافقة على أغلب العبارات المكونة له، ما عدا العبارة رقم (03) كانت إجابات العينة عليها محايدة، وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور 3,96، وهي تندرج ضمن الفئة الرابعة من المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الخماسي (3,41-4,2) وتمثل فئة الإجابة "موافق"، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0,32 وهي قيمة صغيرة تدل على تشتت طفيف عن القيمة المرجعية (3,96) وهذا يدل على توافق وتجانس إجابات الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات وتركزها حول موافقتهم على وجود مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وبالتالي **تحقق الفرضية الفرعية الأولى** أي **يوجد مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.**

2.5. اختبار الفرضية الفرعية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر).

لاختبار الفرضية الثانية قمنا بحساب **معامل الارتباط بيرسون**، حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية ويكشف العلاقة بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

جدول رقم (4): نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

المتغيرات	المتوسط الحسابي للدرجة الكلية	الانحراف المعياري	قيمة معامل الارتباط بيرسون	Sig (P)	مستوى الدلالة
الملاءمة	30,81	3,66	0,63	0,000	0,01
مستوى الإفصاح	31,79	3,79			

المصدر: اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت 0,63 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($0,01 \geq$) ما يعني وجود علاقة ارتباطية قوية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وهي علاقة طردية تعني أنه كلما زادت ملاءمة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية زاد مستوى الإفصاح في هذه القوائم، وبالتالي **تحقق الفرضية الفرعية الثانية** أي **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.**

3.5. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر).

لتحقيق ذلك؛ قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون، حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية ويكشف العلاقة بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

جدول رقم (5): نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

المتغيرات	المتوسط الحسابي للدرجة الكلية	الانحراف المعياري	قيمة معامل الارتباط بيرسون	Sig (P)	مستوى الدلالة
الموثوقية	26,85	4,30	0,32	0,041	0.05
مستوى الإفصاح	31,79	3,79			

المصدر: اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون 0,32 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($0,05 \geq$) ما يعني وجود علاقة ارتباطية ضعيفة (موجبة) بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وبالتالي **تحقق الفرضية الفرعية الثالثة** أي **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.**

4.5. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر).

لتحقيق ذلك قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون، حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية ويكشف العلاقة بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

جدول رقم (6): نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

المتغيرات	المتوسط الحسابي للدرجة الكلية	الانحراف المعياري	قيمة معامل الارتباط بيرسون	Sig (P)	مستوى الدلالة
الأهمية النسبية	26,27	3,62	0,58	0,000	0.01
مستوى الإفصاح	31,79	3,79			

المصدر: اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون 0,58 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($0,01 \geq$) ما يدل على وجود علاقة ارتباطية قوية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وهي علاقة طردية تعني أنه كلما زادت الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية زاد مستوى الإفصاح في هذه القوائم ، وبالتالي **تحقق الفرضية الفرعية الرابعة** أي **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.**

5.5. اختبار الفرضية الرئيسية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر).

جدول رقم (7): نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين الخصائص النوعية الأساسية (الملاءمة، الموثوقية) للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

المتغيرات	المتوسط الحسابي للدرجة الكلية	الانحراف المعياري	قيمة معامل الارتباط بيرسون	Sig (P)	مستوى الدلالة
الخصائص النوعية الأساسية	57,67	6,18	0,54	0,000	0.01
مستوى الإفصاح	31,79	3,79			

المصدر: اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون 0,54 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($0,01 \geq$) ما يعني وجود علاقة ارتباطية قوية بين الخصائص النوعية الأساسية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وهي علاقة طردية تعني أنه

كلما زادت الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية زاد مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وبالتالي **تحقق الفرضية الرئيسية** أي **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.**

الخـاتمة:

قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية بهدف التوجه نحو اقتصاد السوقEconomie de marche وتحرير التجارة الخارجية وكان الهدف من ذلك توفير مناخ اقتصادي يتسم بالشفافية والأمان في التعاملات الاقتصادية من شانه تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يعتمد ويثق في القوائم المالية المبنية على معايير المحاسبة الدولية، حيث أتبعت الجزائر النهج الدولي الذي يهدف إلى توحيد اللغة المحاسبية وتعميم معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) بتبنيها لهذه المعايير من خلال إصدار القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) وتطبيقه بداية من 2010/01/01 وبالموازاة مع ذلك تم إصدار القانون رقم 10-01 في 2010/06/29، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بهدف مسايرة هذه المهنة للإصلاح المحاسبي ومعايير المراجعة الدولية (ISA).

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تتضمن القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر معلومات محاسبية تتميز **بخاصية الملاءمة**، حيث تؤثر هذه المعلومات على القرارات الاقتصادية لمستخدميها، وتساعدهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية؛

تتميز هذه المعلومات بثلاثة عناصر عززت من خاصية الملاءمة (باعتبارها محددات لهذه الخاصية) وهي أنها ذات **قيمة تنبؤية، وقيمة استرجاعية**، وأنها متاحة لمتخذ القرار في **الوقت المناسب.**

- تتضمن القوائم المالية المصادق عليها معلومات محاسبية تتميز **بخاصية الموثوقية**، حيث تعبر هذه المعلومات بصدق عن العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة، كما أنها خالية من الأخطاء المادية والتحيز.وأنها تتميز بثلاثة عناصر عززت من خاصية الموثوقية (باعتبارها محددات لهذه الخاصية) وهي أنها **حيادية، دقيقة وقابلة للتحقق.**
- تتضمن القوائم المالية المصادق عليها معلومات محاسبية ذات **أهمية نسبية**، ما يدل على أن المؤسسات في الجزائر تفصح عن البنود المهمة نسبيا في قوائمها المالية، كما يؤدي قيد الأهمية النسبية دورا هاما في تحديد مستوى الدمج المناسب عند إعداد القوائم المالية لارتباطه القوي بمبدأ الإفصاح، ويحد من الإفصاح المفرط الذي قد يؤدي إلى تضليل متخذ القرار
- توجد علاقة ارتباطية قوية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها عند مستوى دلالة 0,01، وهي علاقة طردية تعني أنه كلما زادت ملاءمة المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية زاد مستوى الإفصاح في هذه القوائم، وتشير هذه العلاقة أن **المعلومات المحاسبية المفصح عنها لها علاقة وثيقة بأهداف القوائم المالية** وأنها أعدت بهدف تلبية احتياجات الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية بمعلومات ملائمة لاتخاذ القرار، وهذا ما يؤدي إلى **تخفيض عدم تماثل المعلومات** بين إدارة المؤسسة ومستخدمي قوائمها المالية.
- توجد علاقة ارتباطية ضعيفة بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها عند مستوى دلالة 0,05، ويبين ضعف هذه العلاقة أن خاصية الموثوقية تزيد من مستوى الإفصاح بدرجة أقل من الزيادة التي تحققها خاصية الملاءمة، كما تسمح هذه العلاقة بتحقيق **مستوى إفصاح مناسب** يُمَكن متخذ القرار من استخدام معلومات محاسبية تتميز بالموثوقية ويمكنه الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.
- توجد علاقة ارتباطية قوية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها عند مستوى دلالة 0,01، وهي علاقة طردية تعني أنه كلما زادت الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية زاد مستوى الإفصاح في هذه

القوائم؛ وتبين هذه العلاقة أن **قيد الأهمية النسبية هو المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح**، أي أن الإفصاح عن بند معين يتوقف على أهميته النسبية ودرجة تأثيره على متخذ القرار.

- توجد علاقة ارتباطية قوية بين الخصائص النوعية الأساسية (الملاءمة، الموثوقية) ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها عند مستوى دلالة 0,01، وهي علاقة طردية تعني أنه كلما زادت الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية زاد مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وتبين هذه العلاقة أن **الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية هي المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.**
- أثبتت الفرضيتان الفرعيتان الثانية والثالثة، أن هناك تباين في درجة ارتباط خاصيتي الملاءمة والموثوقية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها، حيث تبين الفرضية الفرعية الثانية ارتباط قوي لخاصية الملاءمة بمستوى الإفصاح في القوائم المالية بينما بينت الفرضية الفرعية الثالثة ارتباط ضعيف لخاصية الموثوقية بهذا المستوى، وعليه نستنتج أن **خاصية الملاءمة هي المعيار النوعي الرئيسي الذي يحدد طبيعة ونوع المعلومات واجبة الإفصاح في القوائم المالية.** وهذا ما يعني أنه عند إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يتم **ترجيح خاصية الملاءمة على خاصية الموثوقية.المحاسبية .**

المراجع

1. ياسر صادق مطيع، وآخرون(2007): **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، ص 16.
2. محمد ،مطر و السويطي، موسى(2012) **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، ، ص ص 11، 12.
3. هاشم أحمد، عطية(2000): **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 9.
4. دونا لد ،كيسو و جيري ،ويجانت(2005): **المحاسبة المتوسطة**، تعريب أحمد حامد حجاج، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، ، ص 69.
5. أمين السيد أحمد، لطفي(2008): **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، ، ص 51.
6. محمد سامي، راضي(2004): **المحاسبة المتوسطة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 32.
7. عباس مهدي، الشيرازي(1990): **نظرية المحاسبة**، ط1، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ، ص 199.
8. سيد عطا الله، السيد(2009): **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ص 105.
9. دونا لدكيسو، جيري ويجانت: **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق، ص 70.
10. طارق عبد العال، حماد(2006): **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 50.
11. Evelyne LANDE, et Autres(2008): L'Incidence du Choix du Fait Générateur sur la Pertinence et la Fiabilité des Comptes Publics: Le Cas de la Sécurité Sociale, Revue AFC-Comptabilité-Contrôle-Audit, Tome.14, Vol.2, Paris, Décembre, p 176.
12. أحمد، نور(2004): **المحاسبة المالية (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، المكتبة المحاسبية (2)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ، ص 46.
13. رضوان حلوه، حنان(2009): **مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري والتطبيقات العملية)**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، ، ص 79.
14. أمين السيد أحمد، لطفي: **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، مرجع سابق، ص 53.
15. رضوان حلوه، حنان(2006): **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ، ص ص 221، 222.
16. حيدر محمد علي، بني عطا(2007): **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ، ص 120.
17. دونا لد ،كيسو و جيري، ويجانت: **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق، ص ص 86، 87.
18. طارق عبد العال، حماد(2004): **موسوعة المعايير المحاسبية (عرض القوائم المالية1)**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، ، ص 79.
19. مؤيد راضي ؛خنفر وغسان؛ فلاح المطارنة(2009): **تحليل القوائم المالية**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ، ص 27.

[20]. محمد ،مطر والسويطي، موسى: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص ص 344، 345.

[21]. سيد عطا الله، السيد(2009): **النظريات المحاسبية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ص 163.

[22]. وليد ناجى، الحيالى(2007): **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، ، ص ص 369، 370.

[23]. محمد، مطر(1993): **تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية**، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، المجلد.30 (أ)، العدد.2، عمان،، ص 119.

[24]. أمين السيد أحمد، لطفي(2009): **علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقرير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص 77، 78.

[25]. كمال الدين مصطفى ،الدهراوي وسرايا، محمد السيد(2001): **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ، ص 33.

[26]. حسين علي، خشارمه(2003): **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة المندمجة في الأردن**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد.17 (1)، عمان،، ص 98.

[27]. خالد أمين، عبد الله(2004): **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 17.

[28]. Jaques, Renard(2000) : Théorie Et Pratique De l'Audit Interne, 3eme édition : édition d'organisation, Paris, , p 27.

خالد أمين، عبد الله: **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)**، مرجع سابق، ص